

# الجرائم التقنية.. تحت المجهر



# قضية الأسبوع



تشريعات وقوانين جديدة أقرت مؤخرا عبر «قانون الجرائم الإلكترونية»، في ظل ما فرضته التكنولوجيا على جميع أطراف المجتمع. للحد من السبلات لهذه الجرائم على الفرد والمجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. الجريمة التي نستوجب السجن أو الغرامة لم تعد تشتت تواجد أركانها في مكان واحد. بل قد يقب الجاني عن مكان تواجد المجني عليه في الحقيقة بجسمه وشخصه. ولكن الجرم موجودا عبر وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر» أو «إنستغرام» أو عبر «الواتساب»... أو غيرها من وسائل التواصل التي تعددت وتنوعت. هذا الأمر دفع الدولة لاتخاذ خطوات عملية عبر سن تشريعات للحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمع. حتى يتم تطبيق العدالة على كل من يخالف تلك التشريعات. وإشعار الأفراد بالمسؤولية المنوطة بهم. في ظل غياب الحسيب والرقيب عليهم في فضاء الشبكات العنكبوتية.

«الانباء» استطلعت آراء عدد من المحامين والمفردين حول مضمون هذا القانون والتي جاءت على النحو التالي:

تامر السليم

أكدوا أنه لا علاقة له بتقييد حرية المفردين وإنما يعنى بمحاربة منشئي المواقع الإرهابية والإباحية والتعدي على الذات الإلهية

# مفردون: قانون الجرائم الإلكترونية يحمي المجتمع ولا ينتهك الحريات

يزيد من مخاوفنا من آثار القانون على مستقبل الحريات التي اعتاد عليها المجتمع الكويتي، لافتا إلى أننا نجد بأن القانون لم يفرق بعقوباته بين الرأي الشخصي، أو من لا يقصد بالضرورة ما فهم من تغريداته مثلا، وبين من يسعى للعمل على ترويج ونشر الكراهية..

وأشار إلى أنه «وإن كان ولا بد من اتخاذ العقوبات على الكثير من الجرائم المذكورة بالقانون يجب ألا تكون بالسجن بل بخدمات عامة للمجتمع يقدمها المسدان لتقويم اتجاهاته الفكرية بطرق ووسائل فعالة»، مؤكدا أنه «لا بد من الإشارة باننا لاحظنا بأن القانون ساهم في إمامه الأولى بالحد من خطاب الكراهية اتجاه الأديان والمذاهب والذي اعتدنا عليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل بعض المفردين عند كل حدث سياسي أو إقليمي».

بدوره قال المفرد والإعلامي داهم القحطاني «إن هناك سوء فهم لقانون الجرائم الإلكترونية كون هذا القانون لا علاقة له بما ينشر في شبكات التواصل الاجتماعي «تويتر» و«إنستغرام» من آراء وانتقادات، والترويج لغير ذلك يتم بعدد، مشيرا إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية يحارب الجرائم التي تتم في شبكات التواصل كالاتجار بالبشر، وتصوير الناس ونشرها بقصد الإساءة لهم وهذا الأمر ليس بجديد».

ولفت إلى أن «محاولة القول ان قانون الجرائم الإلكترونية يقيد حرية التعبير بشبكات التواصل التي أتاحها سوء فهم، أو يتم عن عمد لتخويف الناس من انتقاد الأخطاء»، مؤكدا على أن «قانون الجرائم الإلكترونية لا علاقة له بالمفردين وتغريداتهم ف لحد وذكر أن «القانون يتعلق بالجريمة التي تمارس في وسائل التواصل»، لافتا إلى أن «المادة التي تتحدث عن تصوير الناس ونشرها بهدف الإساءة، موجودة في قانون إساءة استعمال الهاتف، وتم تضمينها في قانون الجرائم الإلكترونية».



خالد الغضبية

**الظفيري: التأخر في إصداره أضع حقوق الناس.. وشكراً لكل من ساهم في سد هذا الفراغ التشريعي**

**الشواف: بعض نصوص القانون غير واضحة وقد تكون وسيلة لتقييد الحريات**

**العقوبات على بعض الجرائم يجب ألا تكون بالسجن وإنما بخدمات عامة يقدمها المدان للمجتمع**



عباس الشواف

أو الدخول إلى الأجهزة أو البرامج أو مصادر البيانات عمد، وكذلك استخدام شبكة المعلومات وسيلة من وسائل تقنية المعلومات للوصول دون وجه حق إلى أرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية أو ما في حكمه، وكذلك إنشاء موقع أو نشر معلومات بقصد الاتجار بالبشر أو تسهيل التعامل بذلك، أو ترويج المخدرات أو ما في حكمها أو تسهيل ذلك في غير الأحوال المصرح به»، كفلها القانون لبيد من ضباطها السابق ذكرها كان لا بد من قانون يجرمها ويحاسب مرتكبها حفاظا على أمن المجتمع وأمانه».

من جهته أبدى المفرد عباس الشواف تأييده لحريات الفرد في التعبير عن رأيه والتي يجب ألا تمس حريات وخصوصيات الآخرين أو معتقداتهم، مشيرا إلى أن «تلك الحريات لا بد من ضبطها بعدة أمور أساسية بالمقام الأول، ومنها المسؤولية الذاتية النابعة من الفرد نفسه اتجاه مجتمعه ووعي المجتمع بثقافة الاختلاف، ومن ثم إقرار بعض القوانين المنظمة بهدف حماية المجتمع من سوء استغلال الحريات، والعمل المنظم في نشر وبث الكراهية بين أفراد على مستوى المعتقدات أو العريقات».



ضاري الظفيري

بوزارة الداخلية أوضحت أن القانون الذي جاء لحماية المجتمع من التجاوزات والجرائم التي انتشرت عبر المواقع الإلكترونية يتضمن عقوبات مغلظة للحد من هذه المخالفات، وأن الجرائم التي نص عليها القانون في مواده شملت كثيرا من الأفعال والممارسات التي تشكل خرقا للأمن الاجتماعي أو الاقتصادي أو للنظام العام، أو كسر الخصوصية والسرية التي كفلها القانون لبعض المعلومات والبيانات».

وقال إن «الإدارة نبهت مستخدمي الشبكة المعلوماتية أن يكونوا أكثر حرصا في التعامل معها حتى لا يقعوا تحت طائلة الجرائم المنصوص عليها في قانون جرائم تقنية المعلومات».



ساري المطيري

«تغليظ العقوبات بشكل مبالغ فيه مثل عقوبات النشر في القانون الجديد». وأضاف أن «للقانون الجديد إيجابيات عدة لعل أهمها حفظ خصوصية المواطن بعدم التطرق له بالتجريح، أو بنشر أوراق ومستندات خاصة به في مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التنظيم الإلكتروني».

وعن سبلات القانون، قال المطيري إن القانون لا يفرق بين «مواطن خبير» و«مواطن فتان»، فالقانون أعطى الجميع حق تقديم شكوى في حال مشاهدة جرم في أحد المواقع.

**العضيلة: ينظم عملية استخدام تقنية المعلومات من خلال منع ارتكاب مخالفات بحق الأشخاص والمؤسسات**

**المطيري: يحفظ خصوصية المواطن بعدم التجريح له أو نشر مستندات تخصه في مواقع التواصل**

**القحطاني: لا علاقة للقانون بما ينشر على «تويتر» و«إنستغرام» من آراء وانتقادات والترويج لغير ذلك يتم عمدا**

من جهته، قال المفرد ساري المطيري إن «قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية قانون تنظيمي» بحت جاء في وقت كثر فيه الجرائم الإلكترونية، معتبرا أنه «حان الوقت للتنظيم بعدما أخذ الجميع مساحات كبيرة جدا للحرية لدرجة أصبح لا أحد يفرق فيها بين حرية الانتقاد وحرية التجريح».

في البداية قال المفرد والمحامي ضاري الظفيري إنه «في زمن الشبكة العنكبوتية وزمن المعلوماتية والذي بدأ في الانتشار مع ثورة الهواتف الذكية التي أصبحت لا تفرقنا حتى في أسفارنا، وأصبحت في متناول أطفالنا وهم في سن لا يتجاوز الثلاث أعوام من أعمارهم، كان لا بد من خروج قانون يكافح كل الجرائم التي قد يتعرض لها الفرد أو الدولة من تلك التقنية، وها هو قد هل علينا قانون طالما أنتظرناه».

مشيرا إلى أنه بدأ التطبيق الفعلي للقانون، لأنه في السابق وبسبب عدم وجود قانون يحارب ويكافح تلك الانتهاكات السابقة كنا نعود لقانون الجزاء الصادر في سنة 1960 والتي لا تزال الغرامات فيه مقدرة بالروبية «العملة القديمة لدولة الكويت».

وأضاف الظفيري أنه «وبسبب ذلك التأخير ضاعت حقوق الناس»، موجها كلامه للمتباكين على الحريات والدستور جراء القانون، حيث قال «فالدستور نص على الحرية وقيدتها بعدم مخالفة القوانين فما الخوف من القانون إن كنا لن نتعداه أو نتجاوزة؟»، مشيرا إلى أن «القانون الذي يحارب منشئي المواقع الإرهابية والإباحية، وكذلك التعدي على الذات الإلهية هو قانون يحمي المجتمع بأسره ولا ينتهك حرياتهم»، متوجها بشكره «لكل من ساهم في سد الفراغ التشريعي بإخراج هذا القانون».

حرية الانتقاد والتجريح